



أيام العمل العالمية حول العدالة الضريبية من أجل حقوق المرأة
دعوة للعمل: جعل الضرائب مناسبة للنساء

٢٢-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

موجز القضايا: التخفيف من الأعباء الضريبية غير العادلة
على النساء

١. لماذا نقول عن ضريبة القيمة المضافة أنها ضريبة تنازلية؟

عادةً ما تكون ضريبة القيمة المضافة تنازلية لأنها تنطبق على الجميع بالتساوي وبغض النظر عن الدخل، مما يعني أن الضرائب التي يدفعها الفقراء هي أكثر نسبةً مما يدفعه الأثرياء، وبالتالي، فهم يخضعون لعبء غير عادل. وفي الواقع، يميل أولئك الذين يكسبون أقل إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلهم على الاستهلاك. وتشير جميع بيانات الاستهلاك في مختلف البلدان إلى أن المرأة تميل إلى الإنفاق أكثر من الرجل، بالنسبة لدخلها، في شراء السلع الأساسية كالغذاء والملابس واللوازم المدرسية والأدوية. كما أن هناك منتجات كتلك المتعلقة بالنظافة الأنثوية التي يقع فيها العبء الضريبي على النساء بشكل شبه حصري.

نتيجة لذلك، تؤثر ضريبة القيمة المضافة على النساء بشكل مختلف عن الرجال. ففي البلدان النامية، يمثل الدخل من ضريبة القيمة المضافة نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية، أو ما يقارب الربع. لكن، إذا كانت أولوية وهدف السياسة العامة هي تضيق فجوة عدم المساواة الاجتماعية، فيجب إعفاء العديد من السلع الأساسية، بحيث يمكن تطبيق معدل ضريبي منخفض على عناصر استهلاكية مختلفة، مما قد يجعل ضريبة القيمة المضافة أقل تنازلية أو رجعية. وبعد إلغاء ضريبة القيمة المضافة على سلع النظافة الأنثوية من بين الخطوات الأولى والأكثر مباشرة نحو التقليل من الأعباء الضريبية غير العادلة على النساء.

٢. ما هي "الضريبة الزهرية" أو "الضريبة على النساء"؟

تشير عبارة الضريبة الزهرية إلى حقيقة أن منتجات السوق كالملابس أو الغذاء أو أدوات النظافة النسائية أعلى من تلك الخاصة بالرجال. وفي الواقع، فإن أسعار عديد من منتجات "النظافة الشخصية" المزعومة أعلى بكثير عندما تكون مخصصة للنساء، ولا تظهر هكذا أسعار بالنسبة لنفس المنتجات المخصصة للرجال. لكن هذه الوسيلة التي تميز ضد المرأة - الأسعار الباهظة التي تحد من وصولها إلى سلع معينة - لا تقتصر على تلك المنتجات. فقد حذر تقرير صدر مؤخراً عن مرصد النوع الاجتماعي في مركز الاقتصاد السياسي في الأرجنتين (CEPA) من أنه "بالنسبة لألعاب الأطفال المتطابقة عملياً، كان ثمن النماذج "الأنثوية" أعلى بقيمة تتراوح ما بين ٣٪ و ٣٠٪. ولم تكن هناك حالات من الثمن الإضافي في النسخة الموجهة للذكور". يتقاطع عدم المساواة الجندرية مع مختلف الفئات العمرية. فأن تكوني امرأة، أو فتاة، أو مراهقة، أو راشدة، أو كبيرة بالمر، فكلها لها تكلفة إضافية، فداءً ما تدفع المرأة التكلفة الأعلى في كل شيء تقريباً.

تقوم مجموعة النوع الاجتماعي والعدالة الاقتصادية في كولومبيا بإجراء بحث منتظم حول الوضع الاقتصادي للمرأة في البلاد. وكانت المجموعة قد أجرت في العام ٢٠١٥ دراسة بعنوان: "السياسة الضريبية والجندر: يجب عدم تحميل النساء الأمانة"، أكدت على وجود ثغرات في سياسات الميزانية والضرائب تولد عدم المساواة بين الرجال والنساء. وكشفت الدراسة أيضاً عن تأثير القضايا التي تم تجاهلها مثل "الضرائب الزهرية" وضريبة القيمة المضافة على الفوط الصحية وغيرها من السلع النسائية. وفي العام ٢٠١٦، أجرت المجموعة بحثاً عن الآثار المترتبة على تكلفة الحيض في كولومبيا، وتوصلت إلى نتائج ملحوظة. ففي المتوسط، تحيض المرأة لمدة أربعين عاماً، لدورات شهرية مدتها ٢٨ يوماً، تتزف في ٥ منها. لذا تحتاج المرأة، في المتوسط، إلى ٢٥ فوطاً أو تامبون شهرياً، أو ٣٠٠ سنوياً، أو ١٢٠٠٠ طوال الحياة. وتوجد في كولومبيا ١٣،٢٩٥،٨٤٥ فتاة وامرأة تتراوح أعمارهن ما بين ١٠ و ٤٤ سنة، تتفق ٩٥ ألف دولار في المتوسط سنوياً على الفوط الصحية أو التامبون، أي ما مجموعه حوالي ١.٢٦ تريليون دولار مدى الحياة. بالنظر إلى هذا المبلغ، تبلغ مساهمة المرأة السنوية لضريبة القيمة المضافة على الفوط الصحية أو التامبون مبلغاً وقدره ٢٠٢،٠٩٧ مليون دولار. توضح هذه البيانات أن ضريبة القيمة المضافة على التكاليف المتعلقة بالحيض تنتهك مبدأ الإنصاف لأنها تؤثر بشكل خاص على النساء، ذوات القوة الاقتصادية الأقل عادة، بسبب محدودية وصولهن إلى الموارد الاقتصادية. تؤثر ضريبة القيمة المضافة على السلع المتعلقة بالحيض على الحد الأدنى من الدخل الحيوي للنساء حيث يتعين عليهن شراء هذه المنتجات من خلال التضحية بالاحتياجات الأخرى. وخلصت الدراسة إلى أن

نظام الضرائب الكولومبي يميز ضد المرأة ويجعلها تتحمل عبئاً ضريبياً أعلى بسبب جنسها وأن الفوط الصحية أو التامبون غير القابلة لإعادة الاستعمال تعتبر من الكماليات، وهي بالتالي غير مدرجة في سلة المواد الأساسية.

٣. كيف يمكن للضرائب تحسين حياة النساء؟

تُعد الإعفاءات والضرائب المنخفضة على المواد الأساسية وسيلة أكيدة لتخفيف عبء ضريبة القيمة المضافة، لكنها محدودة التأثير من حيث إعادة توزيع الدخل، التي لا يمكن إلا أن تكون من خلال سياسات عامة ومخصصات حكومية تشجع على الاستثمار في الخدمات العامة الكافية للحد من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة، بالتزامن مع مكافحة فعلية للعنف ضد المرأة.

كما يجب ذكر تأثير الهبات الضريبية للقطاع الخاص على النساء، وخاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة، حيث تؤثر المرونة في ظروف العمل وانعدام الحماية الاجتماعية الكافية على النساء بشكل متفاوت وقدر أكبر. وبسبب ضعفهن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الهيكلي والنقص في الوظائف الرسمية، تُجبر أعداد أكبر من النساء على العمل في هذه المناطق في ظل ظروف خطيرة.

في الختام، يتسع الاعتراف بتقاضي النساء أجوراً أقل من الرجال لأداء نفس المهام، كما يخصصن وقتاً أطول بكثير من الرجال لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ويدفعن ضريبة القيمة المضافة أكثر بسبب كونهن نساء. وفي زمن "التكيف الهيكلي" وإجراءات التقشف، تعتبر النساء أول من يتأثر بتخفيض الإنفاق العام، وتؤدي هذه التدابير حتماً إلى تفاقم فجوة عدم المساواة بين النساء والرجال بدلاً من تقليصها.

على السياسة الضريبية العادلة أن تهدف لتحسين نوعية حياة جميع الناس، ولكي تستطيع فعل ذلك، يجب إعطاء الأولوية لاحتياجات أولئك الذين تم إهمال حقوقهم لفترة طويلة.

علينا أن نجعل الضرائب مناسبة للنساء من خلال سياسة مالية عادلة لإعادة التوزيع.